مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

اختلال التركيبة السكانية في دولة الكويت

التقرير الاستراتيجي

العدد (٣)

نوفمبر ٢٠٢٠م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

اختلال التركيبة السكانية في دولة الكويت

التقرير الاستراتيجي

العدد (٣)

نوفمبر ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أُسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

- **تقديم** ١١
- **المقدمة** ١٣
- **المحور الأول**: أهم العوامل وراء اختلال التركيبة السكانية في دولة الكويت ٢١
- **المحور الثاني**: تأثير اختلال التركيبة السكانية على أمن دولة الكويت ٢٩
الآثار الأمنية ٣٠
- الآثار الصحية ٣٣
- الآثار الاقتصادية ٣٥
- الآثار الاجتماعية ٣٦
- الآثار السياسية ٣٧
- **المحور الثالث**: أهم الحلول المقترحة لمعالجة القضية ٣٩
- الرؤية الحكومية ٤٠
- دور مجلس الأمة في إقرار قانون لتنظيم التركيبة السكانية ٤٢
- حلول مقترحة ٤٤
- **الخاتمة** ٥١
- **قائمة المراجع** ٥٣
الملاحق ٦٣
- المذكرة الإيضاحية ٦٩

تقديم:

يستعرض العدد الحالي من «**التقرير الاستراتيجي**» قضية غاية في الأهمية والتعقيد، وهي قضية التركيبة السكانية في دولة الكويت، والاختلال الذي تعاني منه لعقود طويلة؛ حيث أدى استمرار هذه القضية دون إيجاد حلول نهائية لها إلى التأثير السلبي الواضح على الأمن الوطني الكويتي في كافة مستوياته ومجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك بأن جائحة فيروس كورونا المستجد التي اجتاحت البلاد منذ بداية العام الحالي قد كشفت عن أوجه الخلل العميق في التركيبة السكانية وآثارها السلبية على الدولة والمجتمع، ودقت ناقوس الخطر لضرورة التحرك الفوري والسريع لحل هذه القضية وإغلاق ملفها بما يحقق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

ومن هذا المنطلق، يهدف العدد الحالي من **التقرير الاستراتيجي** إلى تحديد مكامن الخلل في هذه القضية والتعرف على أهم مسبباتها وعوامل ظهورها، وكذلك تقديم بعض المقترحات والتوصيات اللازمة لمعالجة هذه القضية الشائكة.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المقدمة

لم تكن قضية التركيبة السكانية بعيدة عن أنظار واهتمام حكومة دولة الكويت منذ ظهور الخلل فيها وارتفاع معدلات الوافدين من سكان الدولة مقابل عدد المواطنين الكويتيين، حتى أصبحت التركيبة غير متوازنة اليوم، كل مواطن كويتي يقابله قرابة ثلاثة وافدين.

حيث كانت الفترة الماضية كفيلة بكشف كافة مواطن الخلل ودراسة كافة الحلول والمقترحات المقدمة من المتخصصين ومن المشرعين في مجلس الأمة الكويتي ومن قياديين في الحكومة؛ لعلاج الخلل في التركيبة السكانية وإيجاد الحلول الناجعة لها بشكل لا يؤثر على علاقات دولة الكويت مع الدول التي يتصدر مواطنوها إجمالي عدد السكان في البلاد، في حال ترحيلهم، وبشكل يحافظ أيضاً على إبقاء الكويتيين أغلبية في بلدهم والإبقاء على الوافدين المنتجين والذين يشكلون قيمة مضافة للدولة خاصة على اعتبار هجرة الوافدين إلى الكويت هي هجرة مؤقتة يفترض أن تنتهي بانتهاء العمل.

ورغم ذلك، إلا أن القضية تفاقمت في حجمها وعمقها لأسباب لا يمكن حصرها، لكن ومن خلال مراقبة تعامل الحكومات المتعاقبة مع هذه القضية، نجد أنهنالك العديد من الدراسات والتوصيات وكذلك الاستراتيجيات والخطط الموضوعة منذ فترة طويلة إلا أنها كانت تطبق

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

بشكل ضعيف ومتذبذب، ولربما لم يتم تطبيق الكثير منها، ولو تمّ تطبيقها بشكل تدريجي لوصلت الحكومة اليوم إلى تركيبة سكانية موزونة تتضمن أعداداً نسبية طبيعية ونوعية منتجة من الوافدين بأعمار ومهارات قادرة على العطاء، ولتمكنت الحكومة أيضاً من وضع آليات تبنى عليها أعداد العمالة المنزلية التي تشكل اليوم قرابة ٢٠٨,٧٤٤ نسمة من إجمالي سكان دولة الكويت حتى آخر إحصائية صادرة في ديسمبر ٢٠١٩م (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠١٩م).

وعلى الرغم من وضع الخطط والاستراتيجيات لمعالجة التركيبة السكانية والاختلالات فيها من قبل حكومات دولة الكويت المتعاقبة، إلا أن مراقبين يرون أنه لم تكن هناك رغبة جادة في إيجاد حل نهائي وحاسم لهذه القضية، ولا يخفى على الجميع أن أحد أكبر الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفاقم الاختلالات في التركيبة السكانية هي العمالة السائبة والهامشية، وهي مشكلة تعاني منها الدولة منذ زمن بعيد؛ تسبب بها تجار الإقامات، وهم الذين قدموا العقود الوهمية لعمالة دفعت الغالي والنفيس من أجل العمل في دولة الكويت، إلا أن واقعها كان وجود بلا عمل حتى باتت محسوبة على مخالفي الإقامة والملاحقين أمنياً؛ لتجد نفسها عالقة بين الأرض والسماء لا وجوداً قانونياً لها ولا قدرة على العودة إلى بلادها، الأمر الذي أرهق ميزانيات الدولة السنوية من حيث الخدمات التي يتشاركها العمالة السائبة والهامشية مع المواطنين وبقية المقيمين العاملين في دولة الكويت دون تقديمهم أي عائد اقتصادي للدولة نتيجة إما لعدم حصولهم على عمل أو بسبب حصولهم على قوت يومي زهيد يتم تحويله في نهاية الأمر إلى خارج دولة الكويت دون فرض أي رسوم على هذه التحويلات المالية.

وقد حاولت حكومة دولة الكويت بالتعاون مع مجلس الأمة تقديم المعالجات التشريعية والإدارية للتركيبة السكانية منذ فترة ما بعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الغاشم؛ إذ ألغت في بداية التسعينيات النظام الذي كان يجيز للعامل أن يكون كفيلاً لنفسه، وأصدرت قرارات بتطبيق سياسة الإحلال لاستبدال الكويتيين محل الوافدين في بعض الوظائف تدريجياً، وتمّ إقرار قانون دعم العمالة الوطنية؛ لتشجيع الكويتيين للعمل في القطاع الخاص (الشمري، ٢٠٢٠م).

كما أقرت الكويت تشريعات وقوانين لمكافحة الاتجار بالبشر وأخرى لتنظيم العمل، إلا أن مشكلة المتاجرة بالإقامات وما نتج عنها من أعداد هائلة من العمالة السائبة استمرت في نخر جسد التركيبة السكانية حتى باتت ترهق البنية التحتية للبلاد وخدماتها واقتصاد الدولة وشكلت أبعاداً أمنية وسياسية واجتماعية أيضاً، علاوة على إضرارها بسمعة دولة الكويت - بلد الإنسانية - في الخارج أمام المنظمات الدولية والحقوقية.

ولربما جاءت ضارة فيروس كورونا؛ لتكون نافعة للبلاد في الكشف عن المزيد من العمالة السائبة والهامشية ومخالفي الإقامة، والوصول إلى كفلائهم المتاجرين بهم، وذلك بعد ارتفاع الإصابات بالفيروس بين هذه العمالة نتيجة لتكدسهم في غرف صغيرة ضمت الواحدة منها العشرات، ما أدى إلى سرعة انتشار الفيروس بينهم، وبالتالي اتخاذ الحكومة الكويتية لإجراءات وقرارات وضعت الدولة على أولى خطوات طريق إصلاح وهيكلة التركيبة السكانية، عبر إحالة عشرات الشركات للنيابة العامة بتهمة الاتجار بالبشر، كما أفرجت الحكومة الكويتية عن مخالفي الإقامة عبر تدشين حملة «غادر بأمان» التي سمحت للوافدين بمغادرة الكويت بشكل

آمن والعودة إلى بلدانهم دون تحمل تكاليف السفر، أو تذاكر الطيران، أو حتى الغرامات المالية المسجلة عليهم، وإزالة كافة القيود الأمنية عنهم بما يمكّنهم من العودة للعمل في الكويت مستقبلاً من جديد بشكل قانوني ورسمي، وقد استفاد من هذه الحملة قرابة ٢٧ ألف وافد مخالف للإقامة (الصالح، ٢٠٢٠م).

ودقت الحكومة الكويتية في زمن كورونا ناقوس الخطر إزاء الخلل في التركيبة السكانية، وهي المسؤولة عن تنظيم ملف هذه القضية، وأيقنت أنها ازدادت تعقيداً نتيجة لتأخر حلها، كما توعدت بمعاقبة وملاحقة تجار الإقامات مهما كان نفوذ أصحابها، وأبدى سمو الشيخ صباح الخالد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي صورة إزاء التركيبة السكانية في الكويت وما تعانيه من خلل مستشعراً الخطر الذي وصلت إليه، وبين أن الوضع الطبيعي للتركيبة السكانية هو أن يتم عكسها؛ لتتضمن ٧٠٪ من المواطنين الكويتيين مقابل ٣٠٪ من الوافدين، وليس العكس كما هو حاصل اليوم (الجريدة، ٢٠٢٠م).

ولا يختلف رأي الشارع الكويتي كثيراً عن الرأي الحكومي، فهناك مطالبات عديدة من قبل الشعب الكويتي ونواب في مجلس الأمة بضرورة إيجاد الحل للتركيبة السكانية وتقليل أعداد الوافدين بما يجعل الكويتيين أغلبية في بلدهم، وفي دراسة ميدانية جرى خلالها استطلاع الرأي العام الكويتي خلال أزمة فيروس كورونا المستجد : فقد رأى ٧٦٪ من أفراد عينة الدراسة التي شملت ١٠٠٢ فرداً، أن الحكومة يجب أن تقوم بترحيل معظم الوافدين من الكويت وهي نسبة ليست بقليلة تعبر عن توجه سلبي تجاه الوافدين في الكويت (أبوصليب، ٢٠٢٠م).

وهناك عدة مقترحات بقوانين مقدمة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قانوناً ينص على معالجة اختلالات التركيبة السكانية من خلال تحديد الحد الأقصى للعمالة الوافدة بما يحافظ على الوزن النسبي لهذه العمالة في مجموعها إلى عدد المواطنين الكويتيين، وهو قانون حظي بموافقة كبيرة من قبل اللجنة التشريعية ولجنة الموارد البشرية في مجلس الأمة ، وقانوناً آخر يقضي إن تمّ إقراره بتحديد نسبة «كوتا» للجنسيات المقيمة في الدولة من أجل تعديل التركيبة السكانية وأوزان الجنسيات فيها بحيث تكون بعدد معين لا يتخطى النسبة المحددة في القانون.

كما وضعت الحكومة الكويتية منذ أكتوبر ٢٠١٩م خطة لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية تهدف إلى الاستغناء عن ٥٣٠ ألف وافد بنسبة تصل إلى ١٠٪ من إجمالي عدد الوافدين في البلاد بعضهم من مخالفي الإقامة عبر ترحيلهم، وبعض منهم ممن تجاوز الـــ ٦٠ عاماً من غير حملة الشهادات الجامعية عبر عدم تجديد إذن العمل لهم إلا لمرة واحدة، بالإضافة إلى تقليص أعداد العمالة الأمية ومتدنية التعليم (عبدالستار، ٢٠٢٠م) وذلك ضمن استراتيجية حكومية من المتوقع تطبيقها على المدى القصير والمديين المتوسط والبعيد.

ورغم الحلول والمقترحات والتصورات المقدمة، يطرح الكثيرون تساؤلات عدة، أبرزها يكمن في مدى استعداد دولة الكويت للاستغناء عن قرابة ٤٠٪ من الوافدين أياً كانت القوانين أو القرارات التي ستُقر لمعالجة اختلالات التركيبة السكانية، والتي وإن تباينت في فحواها ونصوصها، إلا أنها تتفق في إطارها العام على مسألة ترحيل بعض العاملين أو الاستغناء

عنهم تدريجياً إن صح التعبير وصولاً إلى التوازن الأمثل في التركيبة السكانية والذي يمكّن الكويتيين من أن يصبحوا أغلبية في الدولة.

وماذا عن مشاريع التنمية ومشاريع رؤية الكويت ٢٠٣٥م والتي تتطلب جميعها عمالة ماهرة متخصصة، وأُخرى تعمل في حرف يدوية، خصوصاً مع ما تتضمنه الرؤية من أهداف من بينها رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح رحمه الله؛ لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة والتي تتضمن إنشاء مدينة الحرير أيضاً، وجميعها تتطلب عدداً ليس بقليل من العمالة الماهرة. وبناءً على ذلك، يتبادر إلى الأذهان تساؤلات عديدة منها :

- هل وضعت حكومة دولة الكويت هذه المشاريع بعين الاعتبار في خطتها الاستراتيجية لمعالجة اختلالات التركيبة السكانية ؟.
- وهل من سقف زمني محدد لهذه الخطة ؟.
- وماذا عن إعداد وتأهيل الكويتيين؛ ليصبحوا في بعض التخصصات قادرين على أن يحلوا محل الوافدين؟.
- وهل بالفعل تنوي الحكومة الكويتية ترحيل الوافدين لتقليل نسبهم ؟.وإن كانت تنوي ذلك، فهل ترحيلهم هو الحل لمعالجة أي خلل في التركيبة السكانية ؟ .
- وما هي الآثار السلبية لارتفاع أعداد الوافدين في البلاد اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وهل الحلول المطروحة حالياً ستنجح في التقليل من هذه الآثار؟.

ومن منطلق هذه التساؤلات، نسعى من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على المحاور التالية :

- **المحور الأول**: أهم العوامل وراء ظهور الاختلال في التركيبة السكانية في دولة الكويت.
- **المحور الثاني**: تأثير اختلال التركيبة السكانية على أمن دولة الكويت.
- **المحور الثالث**: أهم الحلول المقترحة لمعالجة قضية اختلال التركيبة السكانية في دولة الكويت.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المحور الأول

أهم العوامل وراء اختلال التركيبة السكانية في دولة الكويت

على مر الأزمنة، شكلت قضية التركيبة السكانية في دولة الكويت سلسلة من الهواجس الأمنية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية لدى الأوساط الشعبية والحكومية المتعاقبة منذ أن دُق ناقوس الخطر إزاء ما أفرزته التركيبة من نتائج وصلت إلى جعل الكويتيين اليوم أقلية في بلادهم حتى باتوا يشكلون ٣٠٪ من إجمالي عدد السكان في الدولة مقابل ٧٠٪ من الوافدين (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠٢٠م).

فمنذ أول تعداد رسمي للسكان في دولة الكويت والذي أجرته الحكومة الكويتية في العام ١٩٥٧م، لم يكن الوافدون يشكلون نسبة قليلة من إجمالي عدد السكان الذي بلغ آنذاك ٢٠٦,٤٧٣ نسمة، إذ شكل الوافدون حينها قرابة ٤٥٪ مقابل ٥٥٪ من السكان الكويتيين (بوابة الكويت، د.ت).

عوامل عدة أدت إلى زيادة معدلات النمو السكاني في دولة الكويت كغيرها من دول العالم تمثلت في زيادة معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الهجرة واكتشاف النفط إضافة للتطور العمراني والتنموي، وهي عوامل ساهمت بدورها في زيادة فرص العمل إلى جانب قلة الخبرات الكويتية؛

الأمر الذي تطلب استقدام عمالة من مختلف التخصصات والجنسيات لسد الشواغر في بعض المهن.

ومنذ ستينيات القرن الماضي بدأت تتكشف المعدلات المرتفعة للوافدين مقابل أعداد الكويتيين، ففي العام ١٩٦٥م بدأت الحكومة الكويتية بإجراء التعدادات السكانية بشكل منتظم في كل فترة من الزمن تقدر بخمس سنوات، وصولاً إلى العام ١٩٩٠م حيث بلغت نسبة الوافدين في الكويت ٧٢٪ من إجمالي عدد السكان في البلاد الذين هاجر معظمهم إبان الغزو العراقي الغاشم الذي تعرضت له دولة الكويت في ذلك العام (بوابة الكويت، د.ت)، ورُحّل البعض الآخر منهم بعد التحرير ما أدى إلى تراجع نسب الوافدين في البلاد منتصف التسعينيات، أمر رآه الكثير من الخبراء بأنها الفرصة التي لم تستغل من قبل الحكومة الكويتية فيتعديل التركيبة السكانية خصوصاً بعد عودة نسب الوافدين للارتفاع مع تنفيذ مشاريع إعادة إعمار البلاد.

وفتحت بعض الأنظمة المعمول بها في الكويت من مثل «نظام الكفيل» الأبواب أمام تجارة رخيصة استغل خلالها تجار الإقامات البشر من أجل التكسب المادي بمبالغ مهولة غير مشروعة؛ راح ضحيتها عشرات الآلاف من الوافدين الذين تقدموا للعمل في الكويت بعقود وهمية وأخرى قانونية (دون توفير الوظيفة لهم فعلياً ليصلوا إلى البلاد ويجدوا أنفسهم يجوبون الشوارع بحثاً عن لقمة العيش، فإساءة استخدام هذا النظام أدت إلى انتشار تجارة الإقامات في دولة الكويت وبتواطؤ مع بعض شركات استقدام العمالة خارج البلاد، وربما قضية ما يعرف إعلامياً بـ «النائب البنغالي» أكبر دليل على ذلك، وهو المتهم من قبل النيابة العامة الكويتية بالاتجار بالبشر

والإقامات والتي أدت التحقيقات فيها إلى اتهام مسؤولين كويتيين بالتواطؤ معه فيالجريمة عبر تلقي الرشى مقابل تسهيل استقدام العمالة من بلاده من خلال بيعه الإقامات لهم والتكسب من ورائهم.

وساهم نظام الكفيل - المعمول به حتى وقتنا الحالي - في الإضرار بسمعة دولة الكويت خارجياً، وتعرضها لتقارير سلبية وجهت لها من قبل المنظمات واللجان الدولية الإنسانية جميعها تتعلق بتحذيرات وإدانات للدولة بمخالفة قوانين حقوق الإنسان، واتهام الكويت بعدم القضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر، وأهم تلك التقارير ما يصدر سنوياً من الخارجية الأمريكية في تقييمها لوضع حقوق الإنسان في الكويت والذي أشارت من خلاله في فترة من الفترات إلى أن الحكومة الكويتية لا تبذل الجهد الكافي لمحاربة الظاهرة، أو مقاضاة مرتكبي الاتجار بالبشر، أو إدانتهم؛ وصنفت الكويت نتيجة لذلك ضمن الفئة ٣ لعدة أعوام، وهي الفئة التي تضع دولة الكويت من بين قائمة الدول التي لا تلتزم بالكامل بالمعايير الدنيا لجهود مكافحة الاتجار بالبشر ولا تقوم بأي جهود ذات أهمية تجاه هذه القضية (الخارجية الأمريكية، ٢٠١٤م)، (مجلس الأمة، ٢٠٠٨م).

ولطالما حلت قضية التركيبة السكانية في رؤى الحكومة الكويتية وبرامجها وخططها الخمسية منذ ما بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم إلى يومنا هذا، وهدفت دائماً في خططها إلى رفع نسبة المواطنين مقابل الوافدين وتعديل سوق العمل من خلال ترشيد استقدام العمالة غير المدربة وتطبيق سياسات «تكويت» الوظائف عبر إحلال المواطنين محل الوافدين، إلا أن أياً من تلك الخطط والسياسات لم تتحقق على أرض الواقع حتى وقت متأخر من العقد الحالي (الخياط، والمسلم، ٢٠١٢م).

وبرزت مبادرات الدولة في مكافحة الاتجار في البشر من خلال المصادقة في العام ٢٠٠٦م على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والبروتوكولين الملحقين بها، أحدهما بشأن منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال كما أصبحت مواد هذه الاتفاقية ضمن قانون واجب التطبيق في الكويت (كونا، ٢٠٠٦م). كما أقرت الدولة قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٣م بشأن مكافحة الاتجار بالبشر؛ لحماية العمالة الوافدة وحفظ حقوقها متضمناً عقوبات تصل إلى الحبس المؤبد أو مدة ١٥ عاماً لمن يرتكب هذه الجرائم.

وتعد تجارة الإقامات أحد الأسباب الرئيسة في إحداث الاختلالات في التركيبة السكانية لدولة الكويت، وقد برزت مشكلاتها بشكل أكبر خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، عندما تفشى الفيروس بين الوافدين بنسب كبيرة والذين كان أغلبهم من الجنسيات الآسيوية، أمر كشف للحكومة الكويتية وجود أعداد هائلة من العمالة السائبة والهامشية من مخالفي قانون الإقامة متكدسين في غرف ضيقة يقطن كل منها ٥ أشخاص على الأقل، وذلك في عدة مناطق في دولة الكويت كان الأبرز من بينها منطقتي جليب الشيوخ [عدد السكان الوافدين فيها ٩٨,٦٪ مقابل ١,٣٪ من الكويتيين]، ومنطقة المهبولة [نسبة السكان الوافدين فيها ٩٨,٧٪ مقابل ١,٢٪ كويتيين]. (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠١٩م)، البعض منها أعداد غير مرصودة ضمن إحصائيات الوافدين المقيمين في الكويت.

كما أن عدم وجود سقف محدد للجهات الحكومية في استقدام العمالة الوافدة ضمن العقود الحكومية أدى إلى ازدياد أعداد الوافدين في البلاد، كما كانت السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه بعض الدول سبباً في ازدياد

أعداد الوافدين من بعض الجنسيات التي لا توفر دولهم الوظائف لهم، والتي سعت تلك الدول بدورها لإرسال رعاياها إلى دولة الكويت للعمل.

وأدى عزوف الكويتيين في السنوات الماضية عن العمل في القطاع الخاص إلى توجه الشركات إلى استقدام العمالة الوافدة لسد احتياجاتها من العاملين، كما اتجهت بعض شركات القطاع الخاص إلى توظيف الوافدين بدلاً من الكويتيين في بعض التخصصات لأسباب تتعلق بقبول الوافدين لرواتب متدنية على عكس الكويتيين الذين تُعد أجورهم مرتفعة.

كما تسببت بعض الأزمات السياسية والحروب في بعض الدول إلى هجرة رعاياها إلى دول الخليج ومن بينها دولة الكويت، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب الوافدين في البلاد.

كما لعبت بعض الأسباب الاقتصادية دوراً محورياً في اجتذاب الوافدين إلى دولة الكويت؛ فعدم فرض الدولة أية رسوم على التحويلات المالية للوافدين، وعدم وجود رسوم على الخدمات الصحية المقدمة لهم حتى وقت ليس ببعيد، وانخفاض تكلفة المعيشة في الكويت مقارنة بدول الخليج الأُخرى، مع غياب الأنظمة الضريبية، جميعها أمور رفعت من نسب الوافدين في البلاد ورغبتهم في العمل بدولة الكويت.

وتأتي بعض الأسباب الاجتماعية لتجعل من دولة الكويت بؤرة جاذبة للوافدين، من خلال طبيعة الحياة الاجتماعية «الآمنة»، والتي ساعدت في قدرة بعض الوافدين العاملين في البلاد على جلب أُسرهم وقضاء حياتهم الاجتماعية في دولة الكويت لعقود.

وفيما يتعلق بالعمالة المنزلية المرتفعة نسبها بشكل كبير في دولة الكويت – كما ذكرناها سلفاً – فهي تلعب هي الأخرى دوراً مهماً في ارتفاع نسب

العمالة الوافدة في البلاد، وقد نجد هنا أن الحاجة باتت ملحة إلى تغيير بعض الأفراد في المجتمع الكويتي لثقافتهم تجاه العمل المنزلي وتغيير نمط الاعتماد على العامل المنزلي في القيام بالمسؤوليات والاحتياجات إلى نمط الاعتماد على النفس، ولا بد من قيام الجهات المعنية والمختصة بحملات توعوية من أجل نشر الوعي بضرورة عدم الاعتماد الكلي على العمالة المنزلية سواء في القيام بأعمال المنزل، أو حتى في تربية الأبناء والذي من شأنه أن يعمل على نشر ثقافات دخيلة على المجتمع يتأثر بها الأبناء بشكل أو بآخر.

وهنا يأتي دور كل من وزارتي التربية والإعلام من أجل إطلاق الحملات التوعوية اللازمة، ومحاولة تغيير ثقافة المجتمع تجاه العمالة المنزلية، وتعزيز الاعتماد على الذات بما يمكّن بعض الأسر الكويتية من الاستغناء عنهم ولو بشكل جزئي، أو حتى تقليص أعدادهم لدى بعض الأسر الكويتية التي تستقدم أكثر من عامل منزلي.

كما تتعلق بعض الأسباب بمخرجات التعليم، إذ لا توجد توجيهات واضحة للدارسين الكويتيين بما يحتاجه سوق العمل في الكويت، أمر أدى إلى اتجاه العديد من طالبي العلم لدراسة تخصصات متخمة أساساً في سوق العمل ولا يحتاج السوق إليها مقابل التخصصات التي يسد شواغرها بعض الوافدين.

ولدى مراقبة نسب الوافدين مقارنة بالكويتيين على مدى العقود الماضية ورغم وجود قوانين وقرارات من شأنها تنظيم العمل واستقدام العمالة، فأول ما يتبادر إلى الأذهان أن خللاً ما أصاب السياسات الحكومية المتخذة بشأن التركيبة السكانية في البلاد جعلها غير قادرة على حل اختلال التركيبة السكانية منذ بدايات رصدها.

فمن غير المنطقي أن يؤدي تطبيق القوانين والقرارات والسياسات بشكل سليم إلى اختلالات سكانية، وعلى عكس ذلك فيفترض من خلال تطبيقها تُخلق حالة من التوازن النسبي لسكان دولة الكويت، وقد نطرح سؤالاً هنا عما إذا كان هناك تراخياً في تطبيق بعض القوانين تجاه بعض الأشخاص المتنفذين وبعض الشركات جعل منه سبباً من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفاقم المشكلة وإحداث طفرة في التركيبة السكانية.

فالأسباب إذن كثيرة، وذكرنا سلفاً أنه لا يمكن أن تحصر كاملة، والسبب يعود إلى أن قضية التركيبة السكانية ليست وليدة اللحظة، فهي نتاج أسباب متراكمة وسياسات وقرارات متباينة، وخطط عديدة حاضرةغائبة على مدى عقود، قضية عاصرتها عدة حكومات ومجالس أُمة وتعامل معها عدة وزراء للتخطيط وللشؤون وللداخلية وكذلك مختلف القياديين في جميع الجهات المنوطة بمتابعة القضية ومحاولة إيجاد حل لها.

المحور الثاني

تأثير اختلال التركيبة السكانية على أمن دولة الكويت

إن ارتفاع نسبة الوافدين في البلاد قد لا يكون لها آثار سلبية إذا ما كانت نوعية العمالة في سوق العمل ذات قيمة مضافة، وإذا ما كانت الأعداد تعكس الحاجة الفعلية لصاحب العمل سواء أكانت جهة حكومية أم شركة خاصة، إذ إن وجود عمالة ماهرة وأُخرى تتمتع بدرجات علمية عالية من شأنه أن يعود على الاقتصاد الوطني بالإيجاب والنفع، خصوصاً إذا كانت هذه العمالة تستقدم أسرها للاستقرار اجتماعياً في دولة الكويت، وبالتالي يكون الإنفاق في الدولة، ولا يتم تحويل كافة المبالغ إلى الخارج، وهذا الأمر من شأنه أن لا يضر البنية التحتية والخدمات العامة للدولة في حال قامت الحكومة بوضع القوانين والإجراءات المنظمة لاستقدام العمالة وفقاً للنوع والاختصاص والتعليم، كما أن اتجاه الحكومة نحو وضع رسوم على بعض الخدمات من شأنه أن يعود على الإيرادات العامة للدولة بالنفع من دون إرهاق المالية العامة في البلاد وحصول الوافدين على الخدمة مقابل رسوم محددة، ولن يتضح ذلك إلا من خلال الدراسة المستفيضة لنافذة الكويت الديموغرافية، إذ إن نظرية النافذة الديموغرافية تؤكد الدور الإيجابي للسكان في النمو الاقتصادي والذي بالإمكان جني عوائده خلال فترة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

زمنية لا تتجاوز الخمسين عاماً، وذلك عبر تغيير الهيكل العمري للسكان، وهو أهم متغير ديموغرافي محفز على النمو الاقتصادي واستقطاب العمالة ممن هم في سن العمل وليس المعالين الذين إن ارتفعت نسبهم سيكون لهم الأثر السلبي على الاقتصاد بشكل عام (الرمضان، ٢٠٠٩م). ولو كرست الحكومات الكويتية المتعاقبة جزءاً من دراساتها للنافذة الديموغرافية من خلال البحث ودراسة الجانب المتعلق بالهجرة ومعدلاتها ونوعياتها وتقنينها لوصلنا منذ أن استشعرنا الخلل إلى اليوم لنتائج إيجابية ملموسة ولتركيبة سكانية متوازنة ولآثار سلبية أقل بكثير عما هي عليه اليوم.

ولكن ومع انتشار العمالة السائبة والهامشية في البلاد والتي تعرف بالعمالة الزائدة عن حاجة سوق العمل والعمالة غير المؤهلة ودون المستوى العلمي (ديوان المحاسبة، ٢٠١٩م)، والتي وصلت نسب المرصود منها من الأميين والتعليم المتدني [يقرأ ويكتب وابتدائي ومتوسط وما يعادلها] إلى قرابة ٧٦٪ من إجمالي العاملين غير الكويتيين في القطاعات الحكومية والخاصة والبالغ عددهم ١٧٧٢٨٤٨ عامل وعاملة إذ يحمل قرابة ١,٥ مليون عامل منهم شهادة ثانوية عامة وما دون (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠١٩م). وهي نسبة ليست قليلة تفوق نصف العاملين في الدولة، ومع تدني مستويات التعليم والثقافة بين الوافدين العاملين في الدولة، ناهيك عن نسبة قد تساويهم أو أقل منهم بقليل من المستويات التعليمية المتدنية لمخالفي الإقامة غير المرصودين، ترتفع في المقابل نسبة الآثار السلبية للوافدين على الدولة والتي نلخص بعضها فيما يلي:

الآثار الأمنية:

تتضح الأبعاد الأمنية لارتفاع معدلات العمالة الوافدة من خلال تحليل ودراسة نسبها ونوعيتها وطبيعتها، فمن خلال متابعة إحصائيات سوق

العمل في الكويت نجد - كما ذكرنا آنفاً - أن نسبة كبيرة من العاملين في القطاعين الحكومي والخاص هم من حملة شهادة الثانوية وما دونها، وهناك نسبة لا يستهان بها من الأميين وممن يصنفون تحت بند «يقرأ ويكتب» تصل إلى ٤٧,٧٪ من إجمالي العاملين غير الكويتيين في القطاعين الحكومي والخاص، وهذا ما هو مرصود فعلياً، إلا أن هنالك أعداداً غير معلومة للمئات وربما الآلاف ممن هم في نفس المستوى المتدني من التعليم، كما يوجد في الكويت ما يصل إلى ١١٣٧٦١٩ غير متزوج / متزوجة من الوافدين ، أي لم يسبق لهم الزواج، وإذا ما أخذنا واقعياً على سبيل المثال لا الحصر منطقة الفروانية التي يقطنها ١١٠٥٩١ نسمة من الآسيويين منهم ١٠٤٥٧٤ نسمة من العزاب ٩٠,٧٪ منهم ذكور، وقس على ذلك بقية مناطق دولة الكويت وتمركز بعض الجنسيات فيها وارتفاع نسبة الذكور العزاب فيها ما يشكل خطراً حقيقياً يتطلب حلولاً جذرية، فارتفاع معدلات العزاب الذكور من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الجرائم غير الأخلاقية، ومنها شبكات الدعارة وجرائم الزنا وهتك العرض، والمخدرات وغيرها، ناهيك عن ما يتسبب به تجارة الإقامات التي جعلت من العمالة الهامشية والسائبة منتشرة في شوارع الكويت والتي قد لا تجد قوت يومها فقد تتجه إلى ارتكاب جرائم السرقات وغيرها، وفي إحصائية لوزارة الداخلية نشرت على موقع الإدارة المركزية للإحصاء بلغ عدد مرتكبي الجرائم الجنائية البالغين من غير الكويتيين لعام ٢٠١٨م ٤٠٣١ بنسبة زيادة بلغت ١١,٨٪ عن عام ٢٠١٧م وذلك في جرائم المال والعرض والسمعة والجرائم الواقعة على النفس والمصلحة العامة كما بلغ إجمالي مرتكبي جرائم الجنح البالغين من غير الكويتيين في عام ٢٠١٨م قرابة ٧٩٥١ بنسبة زيادة بلغت ٢٦,٤٪ عن عام ٢٠١٧م (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٨م). وذلك في نفس الجرائم المذكورة سابقاً.

ووفقاً لإحصائية أُخرى لوزارة الداخلية نُشرت أيضاً على موقع الإدارة المركزية للإحصاء، فقد بلغ إجمالي عدد الوافدين المبعدين قضائياً وإدارياً عن البلاد بسبب قضايا الزنا، وتعاطي المخدرات وتجارتها، وهتك العرض، والسكر وتجارة الخمور، والقتل والشروع فيه، والسرقة والشروع بها، والنصب والتزوير والتزييف : ١١٨٩ مبعداً خلال عام ٢٠١٨م بنسبة زيادة بلغت ٣٨,٧٪ عن عام ٢٠١٧م (الإدارة المركزيةللإحصاء، ٢٠١٨م) ، وقد لا تشكل النسب المذكورة سلفاً معدلاً مرتفعاً مقارنة بأعداد الوافدين في البلاد إلا أن وجودها ينذر بأخطار قد لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا أنها تشكل هاجساً أمنياً حقيقياً لا سيما وأن أعداداً ليست بقليلة من العزاب الوافدين يقطنون في مناطق سكنية عائلية مع غياب المدن العمالية التي من المفترض أن تخصص لهم.

وتكمن الأخطار الأمنية الأُخرى في تبني بعض الوافدين لأفكار دينية أو أيدولوجيات لا تتناسب مع المجتمع الكويتي وولاء البعض منهم لجماعات سياسية وأُخرى دينية أمر قد يؤدي في يوم ما إلى خروجهم في تظاهرات منددة أو مؤيدة لبعض الأفكار والجماعات أو حتى لسياسات في بلدانهم لا تتفق مع توجهاتهم يصعب حينها السيطرة أمنياً عليهم في ظل ارتفاع أعدادهم وتدني مستوى تعليمهم، وقد شهدت الكويت إحدى المظاهرات وأعمال شغب فيما يسمى بـ «أحداث خيطان» التي وقعت في عام ١٩٩٩م بعد مشاجرة حدثت بين بعض أبناء الجالية المصرية وآخرين من الجنسيات الآسيوية في إحدى مناطق الكويت تطورت إلى أعمال شغب (كونا، ١٩٩٩م). ومواجهة مع الأمن الكويتي الذي استعان بالقوات الخاصة والحرس الوطني حينها الذي استخدم الذخيرة الحية؛ لتفريق المتظاهرين (بي بي سي، ١٩٩٩م).

وقد شهدت منطقة «المهبولة» التي يقطنها ٥٩٢٩٣ من الوافدين العزاب هجوماً من قبل أعداد كبيرة منهم على الشاحنات التي كانت تقل الوجبات الغذائية لسكان المنطقة خلال فترة عزل المنطقة بسبب انتشار فيروس كورونا بين قاطنيها بنسبة عالية وخاصة الآسيويين، كما شهدت منطقة «كبد» التي كانت تضم في محاجرهاالصحية المئات من الوافدين المخالفين للإقامة، والذين قدمت لهم دولة الكويت الفرصة للعودة إلى بلدانهم خلال جائحة كورونا من أجل تقليل أعدادهم؛ وذلك عبر إلغاء كافة الغرامات المالية المسجلة بحقهم وإلغاء كافة القيود الأمنية عليهم إلا أنه وبسبب رفض بعض الدول لاستقبال مواطنيها قاموا بالتظاهر مطالبين حكومات بلدانهم بالسماح لهم بالعودة؛ مما تسبب بحالة من القلق لدى الأوساط الأمنية.

كما تعد الإضرابات العمالية التي تلجأ إليها بعض العمالة الوافدة للمطالبة بحقوقها المسلوبة من أرباب العمل أحد الأخطار الأمنية التي قد تواجهها دولة الكويت (ديوان المحاسبة، ٢٠١٩م). وقد شهدت الكويت مؤخراً في يونيو ٢٠٢٠م إضراباً لأكثر من ١٤٨ عاملاً بسبب عدم تسلمهم رواتب ٣ شهور (شعبان، ٢٠٢٠م).

الآثار الصحية:

تكشفت الآثار الصحية لارتفاع أعداد الوافدين بشكل أكبر خلال جائحة كورونا التي أماطت اللثام عن الآلاف من العمالة المتكدسة في شقق وغرف صغيرة تسبب تجمعها لانتشار فيروس كورونا بشكل كبير بينهم، وذلك وفقاً للأعداد التي كانت تعلن عنها وزارة الصحة الكويتية

مع بداية انتشار الجائحة في البلاد، إذ ارتفعت أعداد المصابين بين الجنسيات الآسيوية التي تمثل النسبة الأكبر من العزاب في الكويت والذين يقطن معظمهم في أماكن صغيرة مغلقة تضم أكثر من ٥ أشخاص، والبعض منها أيضاً يتشارك سرير الغرفة مع غيره بالتناوب، أمر لن يسمح فقط بانتشار فيروس كورونا وإنما أيضاً من شأنه أن يتسبب بنقل العدوى بأمراض مختلفة إن كان بعض ممن يتشاركون السكن مصابون بها، من مثل أمراض الكبد الوبائي والملاريا والتيفوئيد وغيرها.

ولا يخفى على الجميع أن تجار الإقامات الذين لم يراع أحد منهم الحقوق الإنسانية للعمالة التي تسببوا بتسيبها وانتشارها في البلاد لن يولوا اهتمامهم بصحة العمالة التي يقومون باستقدامها ولا حتى بمدى التأكد من إصابتهم بأمراض معدية من عدمه؛ ولأن بعضاً من هذه الأمراض المعدية تعد أمراضاً صامتة فلن يتم الكشف عنها إلا من خلال الفحص الطبي السليم، والذي من المؤكد يفتقد له الآلاف من المقيمين ممن جلبهم تجار الإقامات.

ووفقاً لآخر نشرة سنوية لإحصاءات الصحة الصادرة في عام ٢٠١٧م والمنشورة على موقع الإدارة المركزية للإحصاء، فإن وزارة الصحة قد سجلت ٢٩٣١ حالة إيجابية لأمراض الملاريا والفلاريا والدرن والإيدز والكبد الوبائي ب و س تقرر إبعادهم، وهي أعداد شملت المفحوصين في مراكز العمالة الوافدة (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٧م). أي أن تلك الأعداد هي لمن توجه للفحص فقط.

ومن الآثار السلبية على الصحة العامة أيضاً: هو الضغط على المستشفيات الحكومية العامة والتخصصية والتي يبلغ إجمالي عدد الأسّرة فيها ٧١٦٣ سرير حتى الربع الرابع من عام ٢٠١٧م (الإدارة المركزية للإحصاء،

٢٠١٧م) أي أنها لا تسع الكويتيين أنفسهم حتى تسع الأعداد الهائلة من المقيمين.

وهنا نقف قليلاً لنؤكد أن الرعاية الصحية هي من الحقوق الإنسانية التي يجب أن لا نفرق فيها بين جنسية وأُخرى، إلا أننا هنا نحاول طرح الواقع الذي نعيشه في دولة الكويت والذي يبيّن وجود خلل ليس فقط في التركيبة السكانية وإنما أيضاً في البنية التحتية والخدمات العامة التي لا تستوعب الأعداد الهائلة منالسكان مقابل الأعداد القليلة من المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية عند حديثنا فقط عن الجانب الصحي.

وهذا الضغط واجهته الحكومة الكويتية خلال جائحة كورونا عندما ارتفعت أعداد الإصابات بين الكويتيين والمقيمين واضطرت مستشفيات وزارة الصحة لاستقبالهم خاصة من عانى أعراضاً شديدة، إلا أن الأسّرة والمستشفيات لم تسع الأعداد المصابة فاتجهت الحكومة إلى تدشين محاجر صحية مؤقتة، ومستشفيات ميدانية، وتأجير الفنادق والمنتجعات؛ حتى تتمكّن من مواجهة الأعداد المرتفعة من الإصابات بالفيروس؛ مما أرهق ميزانية الدولة التي أنفقت الملايين للتعامل مع تداعيات الأزمة.

الآثار الاقتصادية:

يعد البعد الاقتصادي من أكثر الأبعاد تأثراً باختلالات التركيبة السكانية وسوق العمل، فنحن نتحدث هنا عن إنفاق حكومي في كافة الخدمات لجميع سكان دولة الكويت، ونتحدث هنا عن البنى التحتية في البلاد وما أصابها من دمار وتلف، والتكلفة التي تتحملها الدولة نتيجة لسياسات الدعم المطبقة في البلاد، والتي يستفيد منها المقيمون أيضاً إلى جانب المواطنين

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

في مجالات الطاقة والوقود وغيرها، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الكويتيين نتيجة استقطاب القطاع الخاص للمقيمين لأسباب يعود بعضها لتدني أجورهم (ديوان المحاسبة،٢٠١٩م). وبالعودة لآخر إحصائية مسجلة على موقع الإدارة المركزية للإحصاء لنسبة المتعطلين عن العمل الكويتيين من واقع أعداد الباحثين عن عمل المسجلين في ديوان الخدمة المدنية، نجد أن أعدادهم بلغت ٧٤١٠ متعطلاً حتى أبريل ٢٠١٩م وقد انخفض الحجم الإجمالي للمتعطلين عن العام ٢٠١٨م حيث بلغ ١٣٥٢٣ متعطلاً بنسبة انخفاض بلغت ٢ , ٤٥٪ (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٩م). ولربما يعود ذلك إلى تطبيق الحكومة لسياسات إحلال الكويتيين محل الوافدين في العديد من الوظائف الحكومية والذي بدأ منذ عام٢٠١٧م.

ولا تمتلك دولة الكويت نظاماً ضريبياً، كما أنها لا تطبق أية رسوم على تحويلات الوافدين المالية خارجياً كما تفعل معظم الدول، وبالتالي لا تستفيد الدولة من تحويل المقيمين لأموالهم للخارج والتي تقدر بمليارات الدنانير سنوياً وفقاً لإحصائيات بنك الكويت المركزي، ومن شأن خروج هذه الأموال إلى الخارج أن يؤثر سلباً على اقتصاد البلاد في الوقت الذي لا يمثل فيه أي مصدر دخل للدولة، وقد حازت قضية تحويلات الوافدين المالية على اهتمام البرلمان الكويتي الذي تقدم بعض أعضائه باقتراح يقضي بفرض رسوم رمزية على التحويلات المالية الخارجية للوافدين.

الآثار الاجتماعية:

لا يقل البعد الاجتماعي شأناً عن غيره من الأبعاد المتأثرة باختلالات التركيبة السكانية، وقد يتصدر قائمة أهم الآثار لعلاقته بالعنصر البشري،

فوجود ثقافات دخيلة على المجتمع وعاداته وتقاليده من شأنه التأثير سلباً على المجتمع الكويتي، وذلك في ظل وجود ٣٧٦٢٦٥ نسمة من الوافدين غير مبينة دياناتهم، أي أنهم لا مسلمون ولا مسيحيون (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠١٩م) ، كما أن التأثيرات السلوكية والثقافية السلبية قد يكتسبها الأطفال والمراهقون من قبل العمالة المنزلية التي لا تكاد تخلو أسرة كويتية منها، فتشكل العمالة المنزلية نسبة كبيرة من المقيمين في دولة الكويت إذ وصلت أعدادهم ٧٤٤٢٠٨ نسمة، وفقاً لآخر إحصائية مسجلة على موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية في نهاية ٢٠١٩م، هذا التأثر وصل إلى حد تغير اللهجات بين النشء من خلال تأثرهم بالعمالة المنزلية واعتماد بعض الأُسر عليهم في تربية الأبناء، كما تشكل الأعداد المرتفعة للعمالة الوافدة في البلاد ازدحاماً مرورياً شديداً يتسبب في الضغط على مرافق الدولة (ديوان المحاسبة، ٢٠١٩م).

الآثار السياسية :

تأتي الأبعاد السياسية لاختلالات التركيبة السكانية من منطلق استشعار الخطر من المواطنين الكويتيين أنفسهم في ظل ما عايشوه من تراكمات على مدى عقود؛ وجد فيها المواطن نفسه أقلية في بلده، ومع ارتفاع الأصوات المطالبة بإيجاد الحلول والقرارات والسياسيات العاجلة لحل الخلل، وجدت قضية التركيبة السكانية نفسها أمام جدل مثار على وسائل التواصل الاجتماعي وفي البرلمان وفي الشارع الكويتي؛ حتى وصل الأمر لتبادل الخطاب العنصري بين بعض المواطنين ومواطني الدول الأُخرى التي يشكل جاليتها نسباً كبيرة في الكويت، وهذا من شأنه أن يخلق خلافات قد تؤثر على علاقة دولة الكويت بدول أخرى وعلى السياسة الخارجية للبلاد.

ومن ضمن الأبعاد السياسية أيضاً ما ذكرناه سابقاً بشأن تأثير تجارة الإقامات على سمعة دولة الكويت دولياً وأمام منظمات حقوق الإنسان والمنظمات العمالية الدولية، فتجار الإقامات للأسف قاموا بأفعالهم الشنيعة في حق العمالة الوافدة تحت ذريعة القانون، وأمام أعين بعض المسؤولين الذين استغلوا مناصبهم في فتح المجال أمام هؤلاء التجار وتسهيل الإجراءات لهم؛ للقيام بجريمتهم الشنعاء والتغاضي عن معاقبتهم ومخالفتهم رغم وجود قوانين تجرمهم.

ومع دخول أعداد كبيرة من العمالة الوافدة من بعض الدول إلى البلاد على مدى فترات قصيرة ضمن تعاقدات مختلفة وفقاً لتقارير رسمية منشورة، يفتح ذلك الباب أمام تساؤلات عدة بشأن الضغوط السياسية التي تتعرض لها حكومة دولة الكويت من قبل حكومات بعض الدول لإدخال رعاياها وإصدار تأشيرات وتصاريح العمل لهم دون الحاجة الفعلية المقدرة.

المحور الثالث

أهم الحلول المقترحة لمعالجة القضية

حتى نتطرق إلى الحلول المقترحة لمعالجة قضية اختلال التركيبة السكانية لا بد من الوقوف عند الخطط والسياسات المقدمة من قبل الحكومة الكويتية مؤخراً، وكذلك أهم ما جاء في القانون المقدم من السلطة التشريعية والذي كان بمثابة خلاصة لمجموعة من ٨ قوانين قدمت من بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وتمّ رفع تقرير بشأنه مؤخراً من قبل لجنة الموارد البشرية البرلمانية، كما تمّ إدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة لمناقشته وإقراره بصفة الاستعجال.

وقبل أن نعرج على الخطة أو الرؤية الحكومية لتنظيم اختلالات التركيبة السكانية، دعونا نؤكد هنا أننا في المقدمة لسنا بصدد شجب وندب الحكومة على أخطاء ارتكبت بحق السياسات السكانية في الكويت على مر العقود الماضية، ولا نريد أن نجتر المزيد من جراح الماضي أو أن نبقى متعلقين بها، إنما نسعى من خلال هذا التقرير إلى وضع أيدينا على مواطن الخلل التي ذكرناها في المحور الأول، وتقديم الحلول الاستراتيجية في هذا المحور والتي لن تتجاوز الحلول الحكومية والبرلمانية والتخصصية المقدمة وإنما ستكون بمثابة المكملة لها.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الرؤية الحكومية :

جاءت الخطط والسياسات والرؤية الحكومية لتعديل التركيبة السكانية من خلال معالجة الاختلالات في سوق العمل وأثرها على التركيبة السكانية، وهي الرؤية التي ناقشتها الحكومة مع أعضاء مجلس الأمة الكويتي في اجتماعات لجنة الموارد البشرية البرلمانية، وتأتي بهدف رفع نوعية العمالة في البلاد، وتتلخص الخطة الحكومية في عدة مراحل من المقرر أن تتم وفقاً لجدول زمني قصير ومتوسط وطويل المدى، نذكرها في النقاط التالية وفقاً للملخص التنفيذي للخطة التي قدمتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى لجنة الموارد البشرية، يوليو الماضي، وكما جاءت بعض نقاطها في جلسة استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠م : (المجلس، ٢٠٢٠م)، (الشمري، ٢٠٢٠م).

١-على المدى القصير خلال الفترة الزمنية من أكتوبر ٢٠٢٠ - يونيو ٢٠٢١م ترحيل ٣٦٠ ألف وافد، كالتالي :

- ترحيل العمالة المخالفة لقانون الإقامة [عدهم قرابة ١٢٠ ألف، سيتم ترحيلهم بواقع ١٥ ألف فرد شهرياً على مدى ٨ أشهر].
- تقليص أعداد العمالة التي تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاماً الملتحقين بعائل الذين تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاماً أو الذين يعانون أمراضاً مزمنة [عددهم قرابة ١٥٠ ألف سيتم ترحيلهم بواقع ١٦,٦ آلاف شهرياً على مدى ٩ أشهر].
- ترحيل العمالة الهامشية والعمالة الأمية أو المتدنية التعليم [عددهم قرابة ٩٠ ألف سيتم ترحيلهم بواقع ١٠ آلاف شهرياً على مدى ٩ أشهر].

٢-على المدى المتوسط خلال الفترة الزمنية من ديسمبر ٢٠٢٠ وحتى نهاية ٢٠٢٣م :

- نظام الاستقدام الذكي من خلال تصميم البوابة الرقمية، واعتماد الوكالات الدولية، واعتماد نظام المؤهلات المهنية، والربط مع ديوان الخدمة المدنية وهيئة القوى العاملة [يتطلب المشروع ٢٨ شهراً ابتداء من ديسمبر ٢٠٢٠م].
- نظام التوطين عبر ربط تعيين الكويتيين في القطاعين العام والخاص من خلال الربط الرقمي بين كل من ديوان الخدمة المدنية وهيئة القوى العاملة [يتطلب المشروع ٢٤ شهراً ابتداء من ٢٠٢١م].

٣-الحلول على المدى الطويل خلال الفترة الزمنية من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٥م :

- التحول الرقمي للإدارة الحكومية ويشمل المشروع إعداد الدراسات الاستشارية والفنية والتكنولوجية للجهات الحكومية تمهيداً لتنفيذ المشروع وفق الأطر الرسمية بما يحقق مقاصد التحول الرقمي من تعزيز كفاءة العمل الحكومي وتقليص العمالة المساندة كالحراسة والمناولة والصيانة والطباعة والمراسلة والتدقيق ونحو ذلك [يتطلب المشروع ٦٠ شهراً ابتداء من ٢٠٢١م].

ولخصت الحكومة الكويتية نتائج خطتها لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية عبر تنظيم سوق العمل بالنقاط التالية (الشمري، ٢٠٢٠م):

- توطين القطاع الخاص والعام بالإحلال والتحفيز التدريجي لـ ١٦٠ ألف وظيفة وتقليص التدفق للقطاع الحكومي، إذ حددت الحكومة الكويتية الوظائف القابلة للإحلال في القطاع الخاص في مهن : المحاسبة، وهندسة الكمبيوتر، والهندسة المدنية والميكانيكية، والمهن الإدارية والسكرتارية، ومهنة الباحث القانوني، والتي بدورها ستساهم في رفع نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص.

- ٣٧٠ ألف من العمالة ذات العائد السلبي على الاقتصاد والمخالفة للقانون من الممكن تقليصها بأدوات قصيرة المدى.
- الحد من العمالة الهامشية ورفع جودة العمالة بنظام الاستقدام الذكي والمتوقع بتقليص حتى ٢٥٪.
- ومن المتوقع من خلال تفعيل التحول الرقمي أن يتم تقليص عقود العمل المؤقتة في القطاع الحكومي بنسبة تتجاوز ٣٠٪ وباستخدام نظام إدارة المرافق من المتوقع أن يتم تقليص عدد العمالة بما لا يقل عن ٢٥٪ ورفع جودتها.

وفيما يتعلق بالاستقدام الذكي : فقد أطلقت الحكومة الكويتية مؤخراً ممثلة بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مشروع مبادرة «تمكين» بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء في دولة الكويت، ومنظمة الهجرة الدولية التي ستشرف على المبادرة التي تمّ التوقيع عليها مؤخراً إذ سيتم من خلال المبادرة اعتماد وتوثيق وكالات الاستقدام في الدول المصدرة للعمالة (كونا، ٢٠٢٠م)، والذي سيتم من خلال اعتماد نظام International Recruitment Integrity System(IRIS)الدولي المتعلق بالتوظيف النزيه وفقاً لمعايير وآليات دولية، إذ سيمكّن هذا النظام الجهات المعنية في البلاد من اعتماد المستويات المهنية للعمالة من خلال التوصيف والتوثيق والذي بدوره سيخلق سوق عمل ذا كفاءة عالية، كما سيساهم في التخلص من تجارة الإقامات والوصول إلى نتائج إيجابية حتى على الاقتصاد الوطني؛ وذلك عبر تقليل التكلفة المرتفعة على البنية التحتية والمالية العامة للدولة.

دور مجلس الأمة في إقرار قانون لتنظيم التركيبة السكانية :

عكف مجلس الأمة الكويتي في فصله التشريعي الخامس عشر على تقديم المقترحات بقوانين لتنظيم ومعالجة اختلالات التركيبة السكانية،

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

وبلغ إجمالي عدد المقترحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي ٨ مقترحات أحيلت جميعها إلى اللجنة المختصة الممثلة بلجنة الموارد البشرية البرلمانية والتي بدورها ناقشت في اجتماعاتها بنود القوانين إلى جانب الرؤية الحكومية مع المختصين والمعنيين وانتهت اللجنة في أواخر سبتمبر ٢٠٢٠م من تقريرها النهائي بشأن المقترحات، واعتمدت في تقريرها أحد القوانين المقدمة مع دمج بعض البنود من قوانين أُخرى من المقترحات الثمانية، وأدرجت اللجنة تقريرها على جلسة ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م لمناقشة القانون والتصويت عليه بصفة الاستعجال لا سيما وأن عمر برلمان ٢٠١٦م قد شارف على الانتهاء إيذاناً بانتخاب مجلس جديد في نوفمبر ٢٠٢٠م، إلا أن نصاب الجلسة المخصصة لمناقشة القوانين المهمة والتصويت عليها لم يكتمل وتمّ رفعها، ولم تتم مناقشة القانون ولا حتى إقراره، وهي الجلسة التي أعقبت جلسة مناقشة الاستجوابين المقدمين من النائبين الحميدي السبيعي وعبدالكريم الكندري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، والتي تضمنت أيضاً نقاشاً تعلق في قضية التركيبة السكانية واختلالاتها وأعداد الوافدين وتعيينات البعض منهم برواتب خيالية، بالإضافة إلى الرؤية الحكومية التي ارتأى بعض البرلمانيين أنها غير واضحة وغير محددة زمنياً، وأنها قد تطبق على مدى سنوات طويلة لم تعد التركيبة السكانية قادرة على تحملها (الكندري، ٢٠٢٠م)، (السبيعي، ٢٠٢٠م).

وتتلخص أهم بنود القانون المقترح في التالي (الملا، ٢٠٢٠م) [انظر نص القانون كاملاً في الملاحق]:

- تفويض الحكومة الكويتية خلال ٦ أشهر من تاريخ العمل بالقانون بتحديد الحد الأقصى للعمالة الوافدة في البلاد بما يحافظ على الوزن النسبي للعمالة في مجموعها إلى عدد المواطنين، إضافة إلى الوزن النسبي

لكل جنسية من العمالة الوافدة على حدة، أي تحديد الحد الأقصى لكل جنسية من جنسيات الوافدين داخل البلاد.

- تكليف الحكومة الكويتية بتحديد الأعداد التي يسمح باستقدامها من الخارج؛ لتلبية احتياجات البلاد وتحديد الدرجات العلمية والمهن والتخصصات الحرفية ووضع آلية للاختبار.
- استثناء عدة فئات من هذا القانون من بينها كل من : مواطني دول مجلس التعاون، البعثات السياسية وأُسرهم، البعثات العسكرية، العمالة المنزلية، أزواج الكويتيين وأبنائهم والعاملين في المهن الطبية والتعليمية وغيرهم، ويسمح القانون للحكومة الكويتية باستثناء أي فئة وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.

حلول مقترحة :

إن الحلول المقترحة لمعالجة قضية التركيبة السكانية ووضع السياسات السليمة تتطلب وضع المقترحات والحلول المقدمة جميعها في كفة واحدة ووضع القرارات التي تضع مصلحة البلاد فوق أي اعتبار في الكفة الأخرى؛ لتتصافح الكفتين معاً وتخرج بنتائج وحلول ناجعة لخلل عانت منه دولة الكويت لسنوات وعقود على كافة المستويات والصعد.

ولطالما دعت القيادة السياسية في الكويت إلى ضرورة معالجة قضية التركيبة السكانية، وجاءت توجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح – رحمه الله – للسلطتين التنفيذية والتشريعية واضحة مراراً وتكراراً بضرورة تعديل التركيبة السكانية والاهتمام بالمواطن الكويتي، كما كانت أول كلمة لسمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح حفظه

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الله للشعب الكويتي في حينها حاسمة تجاه الملفات والقضايا المهمة التي «جاءت نتيجة تراكمات طويلة تحتاج معالجتها إلى الجدية والحكمة والفكر الخلاق والى التعاون البناء»، ومن بينها قضية التركيبة السكانية (كلمة سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح، ٢٠٢٠م).

إن هجرة الوافدين إلى دولة الكويت هجرة مؤقتة للعمل وفق عقود تنتهي بانتهاء عقد العمل والمدة الزمنية المقدرة للاحتياج هو أمر طبيعي كغيرها من دول العالم، وأمر يعد إيجابياً من منطلق النهوض بالمشاريع التنموية والمساهمة في تدشين البنى التحتية والبناء العمراني بشكل عام، وهي تحتاج إليتخصصات بعضها قد لا يتوفر بين المواطنين الكويتيين، كما أن بقاء بعض الوافدين بشكل دائم في البلاد على اعتبار أنهم يشكلون قيمة مضافة لاقتصاد الدولة يعد أمراً مستحباً، فالحياة مشاركة والكويت ليست بمعزل عن العالم واستقطاب رؤوس الأموال والشركات والمستثمرين والمهنيين والمختصين أمرٌ تعول عليه كثير من الدول في بناء اقتصاداتها وتنويع مصادر دخلها، وفي بناء جسور ثقافية تعود على التعليم وبناء الإنسان بالنفع، لكن أين تكمن المشكلة؟

المشكلة الرئيسة في اختلالات التركيبة السكانية هو الارتفاع المتزايد للوافدين دون وجود قيمة مضافة للبعض منهم، إضافة إلى وجود نسب كبيرة ممن هم بمستوى تعليمي متدنٍ لن يشكل كثير منهم أي قيمة اجتماعية أو اقتصادية أو حتى ثقافية، وهي مشكلة نعود لنذكر أن أساسها هو بعض السياسات الخاطئة والقرارات السريعة من بعض الحكومات التي عاصرت هذا الخلل، بالإضافة إلى ما أنتجته بعض الأنظمة المعمول بها في البلاد من إفرازات سلبية واستغلال البعض لهذه الأنظمة كنظام الكفيل؛ مسببين بذلك تجارة رخيصة كتجارة الإقامات أو «تجارة البشر» في الحقيقة.

ولدى مراقبة وتحليل إحصائيات سوق العمل الكويتي نجد أن إجمالي العاملين من غير الكويتيين يشكلون ٢٥٢٦٢٣٤ نسمة من قوة العمل منهم ١٤٥٨٦٥ فرداً غير مبينة مهنتهم، أي من بينهم متعطلون عن العمل أيضاً، في حين أن هنالك ٣٢٤١٥٢ نسمة من سكان دولة الكويت غير الكويتيين هم خارج قوة العمل، إما لكونهم طلبة أو متفرغون لأعمال منزلية أو متقاعدون ولديهم إيراد، أي أنهم جميعاً لا يشاركون في أي إنتاجية داخل سوق العمل وهي أعداد ليست بقليلة، في المقابل أيضاً هنالك ٣٩٤٢٥٥ نسمة من سكان دولة الكويت غير الكويتيين من هم خارج القوة البشرية، أي أنهم أقل من ١٥ عاماً ولا يشاركون في أي نشاط اقتصادي في البلاد لصغر سنهم (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠١٩م).

والتساؤلات التي تطرح هنا:

- ماذا تفعل كل تلك الأعداد في دولة الكويت ممن هم غير مبينة أعمالهم؟.
- وما طبيعة الأعمال التي يقومون بها؟.
- وهل تشكل قيمة مضافة للنشاط الاقتصادي ولسوق العمل في البلاد؟.
- ماذا عن المتعطلين منهم؟.
- كم هي أعدادهم، وما أوضاعهم الصحية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية؟.
- هل تمّ رصد تلك الأبعاد حتى يتم رسم سياسات تنظيم التركيبة السكانية وفقاً لإحصائيات مدروسة من كافة الجوانب؟.

من جهة أُخرى، يشكل الكويتيون نسبة ٧٤٪ من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م(الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠١٩م)، وتشير الإحصائيات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء بشأن

معلومات سوق العمل للعاملين في القطاع الحكومي حتى يونيو ٢٠١٩م إلى الارتفاع المتزايد في نسبة العاملين في القطاع الحكومي من كويتيين وغير كويتيين منذ عام ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٩م إلا أنها ازدادت بشكل ملحوظ خلال العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩م. (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٩م).

ويعني ذلك أن القطاع الحكومي يعاني من تضخم واضح بالعاملين وهذا أمر غير صحي خصوصاً مع الارتفاع الطبيعي في عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التطبيقية وحتى خريجي الثانوية، والذين سينضمون بشكل أو بآخر إلى قائمة الكويتيين الباحثين عن عمل، وقد لا تكون هنالك شواغر لهم في المستقبل في حال توجههم إلى العمل في القطاع الحكومي، إضافةً إلى ما يعانيه باب الرواتب في الموازنة العامة للدولة من تضخم نتيجة لإنفاق الدولة على رواتب العاملين في القطاع الحكومي من وزارات ومؤسسات وهيئات وإدارات وشركات مملوكة للدولة، وفي المقابل نجد أن نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص لا تتجاوز ٤٪ في حين يشكل الوافدون العاملون في القطاع نفسه النسبة الأكبر والتي بلغت قرابة ٩٨٪ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩م (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠١٩م).

وتشير كل تلك الإحصائيات إلى وجود عزوف واضح، إما من قبل العاملين الكويتيين أنفسهم وعدم رغبتهم في العمل بالقطاع الخاص، أو عزوف الشركات الخاصة عن توظيف الكويتيين، وبالإمكان هنا أن نقف بعض الشيء لتحليل الأسباب التي أدت إلى ذلك، فمن جانب العاملين الكويتيين قد تكون أسباب عدم توجههم للعمل في القطاع الخاص يكمن في شعور البعض منهم بعدم الاستقرار الوظيفي جراء ما شهدوه من تجارب أقرانهم خلال الأزمات الاقتصادية، وتوجه بعض الشركات للاستغناء عن خدمات موظفيها الكويتيين الأقل كفاءة، وقد تتعلق

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الأسباب الأُخرى بعدم رغبة البعض من العاملين الكويتيين بالالتزام بعدد ساعات العمل الذي قد لا نجده في بعض الجهات الحكومية في ظل تساهل بعض المدراء مع الموظفين في ساعات الاستئذان، ونضيف إلى ذلك أن كثرة العاملين في القطاع الحكومي خلقت حالة من البطالة المقنعة؛ إذ لا يجد كثير من الموظفين أي مهام للعمل بها نتيجة لكثرة أعدادهم، وبالتالي اعتياد البعض على هذا الأمر الذي لنيجدوه حتماً في القطاع الخاص الباحث عن الكفاءات والمنتجين، وهذا ما دعا إحدى الجهات الحكومية بعلم المسؤولين بتوجيه بعض موظفيها لتوثيق حضورهم للعمل والانصراف منه عبر جهاز البصمة مع العودة إلى منازلهم؛ وذلك لعدم توفر مقاعد لهم في المؤسسة.

أما أسباب عدم توجه بعض الشركات الخاصة لتوظيف الكويتيين قد يعود إلى انخفاض رواتب الوافدين مقارنة بالكويتيين، بالإضافة إلى الصورة النمطية التي قد تكون تشكلت لدى بعض أرباب العمل عن الكويتيين بأنهم غير ملتزمين بعدد ساعات العمل وعلى غير الكفاءة المطلوبة، وأن البعض منهم قد لا يتقبل التوجيهات الصارمة تجاه المهام المنوطة بهم.

ويأتي هنا دور الحكومة الكويتية التي من المفترض أن تقوم بعمل برامج وحملات توعوية تشجع من خلالها الكويتيين للعمل في القطاع الخاص وتؤمّن لهم الاستقرار الوظيفي، علاوة على إلزام القطاع الخاص بتوظيف الكويتيين بنسبة أكبر، وتوفير الأمان الوظيفي لهم، وتوفير الفرص التدريبية للموظفين الكويتيين لمن يحتاج منهم إلى صقل المعرفة وتطوير المعلومات؛ ليتمكن من ممارسة عمله على أكمل وجه، وهذا حق من حقوقهم كموظفين وفقاً لقانون العمل في القطاع الخاص.

وإذا ما نظرنا إلى أعداد الخريجين والمقيدين في التخصصات المطلوبة للعمل في القطاع الخاص، فهناك ١٥٠٧ خريج من كلية الدراسات التجارية التابعة للهيئة

العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من الخريجين الكويتيين الذكور والإناث خلال العام الدراسي ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، بالإضافة إلى ٤٣٦ خريج وخريجة من كلية العلوم الإدارية التابعة لجامعة الكويت خلال العام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م علاوة على ٦٩٣٢ طالب وطالبة مقيدين في نفس الكلية خلال نفس العام الدراسي (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٨م)، وجميع تلك الكليات تتضمن تخصصات مرغوبة في سوق العمل في القطاع الخاص ناهيك عن الطلبة الكويتيين الخريجين والدارسين أيضاً في الكليات والجامعات الخاصة في نفس التخصصات وغيرها من مثل تخصص علوم وهندسة الكمبيوتر المرغوب أيضاً للعمل في القطاع الخاص.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول : إنه عبر تقنين سوق العمل ومن خلال توجيه الدارسين نحو التخصصات المرغوبة في سوق العمل، وعبر وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتنظيم سوق العمل ستتمكن الحكومة الكويتية من موازنة نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي إلى نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص ما يمكنها أيضاً من تطبيق سياسات التوطين والإحلال الوظيفي وفتح المجال أمام الشباب الكويتي لرسم الملامح الوظيفية المستقبلية بشكل مختلف عما هو حاصل اليوم بصورة تمكّنهم من المفاضلة الطبيعية بين القطاعين، وعدم الميول إلى قطاع واحد على حساب قطاع آخر؛ مما ينتج عنه تضخم في أحد القطاعات وحالة من عدم التوازن تتسبب كما هو حاصل اليوم بتضخم في باب الرواتب والإنفاقالحكومي على هذا البند بشكل غير مدروس.

وللسيطرة على أعداد العمالة الوافدة في البلاد وتنظيم استقدامها للقطاعين الحكومي والخاص، فلا بد من وضع أنظمة مقننة للهجرة تخضع لرقابة الجهات الرسمية المعنية في الدولة من مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة القوى العاملة، وقد تأتي هنا مبادرة «تمكين» التي قدمتها الحكومة

الكويتية – والتي ذكرنا تفاصيلها سلفاً –؛ لتكون إحدى ركائز تنظيم تنقل العمالة الوافدة وتوظيفهم، كما أن أحد الحلول المقترحة والتي من المهم اتخاذ قرار بشأنها هو إلغاء نظام الكفيل واستبداله بأنظمة أُخرى تستطيع الدولة من خلاله السيطرة على تجارة الإقامات التي عززها هذا النظام.

ولعل فصل الشؤون الاجتماعية عن العمل واستحداث وزارة جديدة تحت مسمى «وزارة الهجرة والعمل» قد تكون أحد الحلول المناسبة، وذلك من خلال تفويض هذه الوزارة بمسؤوليات ومهام وضع السياسات الخاصة بالهجرة المؤقتة للعمالة الوافدة، وتنظيم العلاقة بين العمالة وأصحاب العمل، وتكون هي المعنية بتنظيم استقدام العمالة للجهات الحكومية وفقاً لاحتياجاتها والمراقبة المستمرة للعمال في الجهات الحكومية إلى حين انتهاء العقود، وأن تكون هذه الوزارة هي المعنية بوضع الخطط والسياسات المتعلقة بالتركيبة السكانية وتنظيمها، وتعمل تحت مظلتها هيئة القوى العاملة التي تقع تحت مسؤولياتها مراقبة القطاع الخاص واستقدام العمالة الخاصة بالشركات عن طريقها وفقاً لآليات محددة ومنظمة تفادياً لأي مخالفات وأي ثغرات في الأنظمة السابقة التي من شأنها أن تمكّن أصحاب العمل من التلاعب في العقود وفي الإقامات والمتاجرة بها.

إن دولة الكويت دولة قانون، وفيها من القوانين والأنظمة التي تمكنها من معالجة أي اختلالات في التركيبة السكانية، وتشريع مزيد من القوانين أمر مهم، ولكن الأهم من ذلك هو تطبيق القوانين المعمول بها في البلاد والتي تتضمن حقوق وواجبات العاملين، وبنود معاقبة المخالفين من أرباب العمل، وذلك لن يأتي إلا من خلال وضع مصلحة البلاد فوق أي اعتبار، ومخالفة المتجاوزين ومخترقي القوانين.

الخاتمة

إن قضية التركيبة السكانية أحد أهم القضايا التي نالت اهتمام الشارع الكويتي في الآونة الأخيرة بشكل كبير، تداولت حولها الحلول وتناقلت بشأنها المقترحات من أهل الاختصاص وغيرهم، ولعل الاهتمام الكبير بها جاء في زمن تغيرت معه التصورات وتشابكت فيه الأفكار وتحولت خلاله الاعتبارات؛ لأنه الزمن الذي لامس صحة الإنسان ونخر أجساد البشر والتقط الأنفاس والأرواح، فهو زمن فيروس كورونا، الذي كشف النقاب عن كافة العلل المتجذرة والتي كانت تلوح بالأفق لكنها لم تكن محل اهتمام الإنسان البسيط من قبل، ولم يستشعر أصحاب القرار خطورتها الفعلية سابقاً كما استشعروا بها اليوم.

إن السياسات السكانية المطلوب وضعها للتعامل مع اختلالات تركيبة سكان دولة الكويت تتطلب حلولاً علمية وعملية يراعى فيها كافة جوانب وأبعاد القضية والمتعلقة بالنواحي الإنسانية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية، فلا يمكن أن يغفل بعداً لمصلحة أبعاد أُخرى، وصحيح أن الحكومة الكويتية هي المسؤول الأول والمعني بشكل أكبر في وضع تلك السياسات، إلا أنها ليست الوحيدة التي تتحمل المسؤولية في حل القضية، وإنما المسؤولية مشتركة تحتاج إلى تعاون مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في تطبيق القوانين ومراقبة تنفيذها وسن تشريعات جديدة تغلظ فيها العقوبات على تجار الإقامات ومحاربتهم دون

أدنى استثناءات، وأنظمة تساهم في تطبيق القوانين وقرارات عادلة تضع الأولوية لمصلحة الوطن مع مراعاة حقوق العمالة الوافدة ومعاملتهم بعدالة وإنسانية، وإلى جانب المسؤولية المشتركة بين السلطتين هناك مسؤولية أُخرى تقع على عاتق المواطن الذي يجدر به تغيير ثقافاته تجاه أنماط العمل، وتجاه الاعتماد الكبير على العمالة المنزلية، وتجاه نظرته للقطاع الخاص وأن ينظر له بعين الاستقرار كما هو الحال لنظرته تجاه القطاع الحكومي، في الوقت الذي على الحكومة أن تعمل فيه لتوفير سبل الأمان والاستقرار للمواطنين في القطاع الخاص وتعزز من إنتاجيتهم عبر توفير الفرص التدريبية لهم.

ولعلنا من خلال ذلك كله نكون على استعداد لنفتح النافذة من جديد أمام تشكيلة ديموغرافية نوعية تتقبل بعضها الآخر، وتشكل قيمة مضافة للبلاد اجتماعياً وأمنياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً أيضاً.

قائمة المراجع

١- أبوصليب، فيصل. (٢٠٢٠م، أغسطس). اتجاهات الرأي العام الكويتي خلال أزمة فيروس كورونا المستجد : دراسة ميدانية. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. [وثيقة PDF]. استرجعت في تاريخ ١٩ أغسطس،٢٠٢٠م من :

https://drive.google.com/file/d/1FpJbgGPT-0aFDXL6EAgVGVdl-cfhzK78b/view.

٢- الإدارة المركزية للإحصاء. (٢٠١٩م، يونيو٣٠). إحصاءات العاملين في القطاع الحكومي كويتي\غير كويتي.استرجعت في تاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=13&ParentCatID=1.

٣- الإدارة المركزية للإحصاء. (٢٠١٩م). الإحصاءات التعليم ٢٠١٨-٢٠٢٩م. استرجعت في تاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=58&ParentCatID=70.

٤- الإدارة المركزية للإحصاء. (٢٠١٧م). الإحصاءات الصحية ٢٠١٧-٢٠١٨م. استرجعت في تاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠م من :
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=59&ParentCatID=70

٥- الإدارة المركزية للإحصاء. (٢٠١٩م، أبريل). الإحصاءات السكانية : المتعطلين عن العمل من واقع أعداد الباحثين عن عمل والمسجلين بديوان الخدمة المدنية عن الحالة ٢٢ أبريل ٢٠١٩م. استرجعت بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=63&ParentCatID=1

٦- الإدارة المركزية للإحصاء. (٢٠١٨م). الإحصاءات الاجتماعية: مرتكبو الجرائم. استرجعت في تاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٠ من :
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=40&ParentCatID=70

٧- الإدارة المركزية للإحصاء. (٢٠١٨م). الإحصاءات الاجتماعية: المبعدون قضائياً. استرجعت في تاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٠م من :
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=40&ParentCatID=70

٨- البوابة الرسمية الإلكترونية لدولة الكويت. (د.ت).معلومات حول سكان دولة الكويت. استرجعت في تاريخ ١٩ أغسطس، ٢٠٢٠ من :
https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlanePopulation.aspx

٩- بي بي سي أونلاين. (١٩٩٩م، نوفمبر١). الهدوء يعود إلى الكويت بعد يومين من الشغب. استرجعت في تاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٠ من :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/arabic/newsid_500000/500485.stm

١٠- تلفزيون المجلس. (٢٠٢٠م، سبتمبر ٢٢). المرافعة الأولى لسمو رئيس مجلس الوزراء جلسة ٢٢ - ٩ - ٢٠٢٠م. [ملف فيديو]. استرجعت في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.youtube.com/watch?v=mdTgL7bm-LQ

١١- جريدة الجريدة. (٢٠٢٠م، ٤ يونيو). رئيس الوزراء التقى رؤساء تحرير الصحف: نؤمن بمبدأ الثواب والعقاب في التعامل مع قضايا تجار الإقامات. استرجعت في تاريخ ١٨ أغسطس، ٢٠٢٠ممن :
https://www.aljarida.com/articles/1591204927784231700/

١٢- جريدة الأنباء. (٢٠٢٠م، سبتمبر ٢٢). نص مشروع قانون التركيبة السكانية. استرجعت في تاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/parliament/994581/22-09-2020-%D9%86%D8%B5-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/

١٣- الخارجية الأمريكية. (٢٠١٤م). التقرير السنوي حول الاتجار بالبشر ٢٠١٤م. استرجعت في تاريخ ١٩ أغسطس ، ٢٠٢٠م من :
https://kw.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/official-reports-ar/

١٤- الخياط، أحمد والمسلم، مروة. (٢٠١٢م، ١٤ أكتوبر). مشروع نافذة الكويت الديموغرافية. استرجعت في تاريخ ٢١ أغسطس ، ٢٠٢٠م من:
https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/332196/14-10-2012-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8-3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86/

١٥- ديوان المحاسبة. (٢٠١٩م، فبراير). تقرير تقييم كفاءة وفاعلية الإجراءات الحكومية في الحد من انتشار العمالة الهامشية. استرجعت في تاريخ ٢٨ أغسطس، ٢٠٢٠م من :

https://www.sab.gov.kw/sabweb/Pages/DownloadFile.aspx?loc=qt982bw4e3ZvUSUy5LO7Cnc0heGijPvrh25hRwTdmVQANtUjXfl3doDOFTr5FRUlODuEjBiZnLHnn33bOeddTUkB4YpFudHrE3pVJZGJh8V/VYT84KNyh7J69SnVRrDjDMQNx5oSvmhPcyFeO/I11HNvribQhbl8zL+0+XulWlIP3tZ3P5Rf6xP0ExE23tQy&namewTLo1WsvdEOSZskpCktxxxsfUvdXHDKfKWoSg+L1vD0

١٦- الرمضان، د.محمد. (٢٠٠٩م). التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (١٣٤)، ٦١-٦٢.

١٧- السبيعي، الحميدي. (٢٠٢٠م، سبتمبر ٢٢). [ملف فيديو]. المرافعة الأولى للنائب الحميدي السبيعي جلسة ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠م. استرجعت في تاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.youtube.com/watch?v=DzXkCNYT7jQ

١٨- سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح. (٢٠٢٠م، أغسطس ٢٣). كلمة سمو ولي العهد ونائب الأمير لأبنائه المواطنين. استرجعت في تاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.youtube.com/watch?v=FLoyx_EgK1o

١٩- شعبان، بشرى. (٢٠٢٠م، يونيو٢٩). استعرضت جهودها لبحث الأزمة وناشدت وسائل الإعلام تحري الدقة : القوى العاملة عن الإضراب العمالي في المهبولة : اتخذنا الإجراءات القانونية وأوقفنا الشركة إدارياً. استرجعت في تاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٠م من :
https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/977658/29-06-2020-

%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%B0%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%82%D9%81%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

٢٠- الشمري، فرحان. (٢٠٢٠م، أغسطس ٩). الراي تنفرد بنشر الرؤية الحكومية لمعالجة اختلالات التركيبة السكانية. جريدة الراي. استرجعت في ٤ سبتمبر ٢٠٢٠م من :

https://alraimedia.com/Home/Details?id=a42832b8-0aa7-4539-89ff-c15cd6e2efcf

٢١- الصالح، أنس. (٢٠٢٠م، يوليو ٥). وزير الداخلية الكويتي : ملف تجار الإقامات يجب أن ينتهي تماماً ونستأصله من الجسد الكويتي. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). استرجع في تاريخ ١٩ أغسطس، ٢٠٢٠م. من :

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2905216&language=ar

٢٢- عبدالستار، أحمد. (٢٠٢٠م، أغسطس ٩). خطة حكومية للاستغناء عن ٥٣٠ ألف وافد. استرجعت في تاريخ ١٩ أغسطس، ٢٠٢٠م. من :

https://alqabas.com/article/5792253-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-370-%D8%A3%D9%84%D9%81%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%89

٢٣- الكندري، عبدالكريم. (٢٠٢٠م، سبتمبر ٢٢). [ملف فيديو]. المرافعة الأولى للنائب عبدالكريم الكندري جلسة ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠م. استرجعت في تاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م من :

https://www.youtube.com/watch?v=-aBnKjzuykg

٢٤- الملا، بدر. (٢٠٢٠م، سبتمبر ٢١). [ملف فيديو]. تصريح النائب د.بدر الملا حول جلسة تنظيم التركيبة السكانية. استرجعت في تاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠م من :

https://www.youtube.com/watch?v=bze6Ku5ij5I

٢٥- مجلس الأمة الكويتي، البحوث والدراسات. (٢٠٠٨، سبتمبر). مشكلة الاتجار في الإقامات في دولة الكويت. استرجعت بتاريخ ٢١ أغسطس، ٢٠٢٠م من :

http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1328

٢٦- الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI. (٢٠١٩م، ديسمبر ٣١).

الخدمات الإحصائية : مؤشرات السكان وسوق العمل. استرجعت في تاريخ ١٨ أغسطس، ٢٠٢٠م من :

https://www.paci.gov.kw/stat/StatIndicators.aspx

٢٧- الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI. (٢٠٢٠م). الخدمات الإحصائية. استرجعت في تاريخ ١٩ أغسطس، ٢٠٢٠م من :

https://www.paci.gov.kw/stat

٢٨- الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI. (٢٠١٩م، ٣١ ديسمبر). الخدمات الإحصائية : البيانات التاريخية. استرجعت في تاريخ ٢٣ أغسطس، ٢٠٢٠م من :

https://www.paci.gov.kw/stat/TimeSeries.aspx

٢٩- الهيئة العامة للمعلومات المدنية. (٢٠١٩م، ديسمبر ٣١). إحصاءات العاملين بالجهات. العاملون غير الكويتيون حسب الحالة التعليمية والقطاع والنوع . استرجعت في تاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠م من :

https://www.paci.gov.kw/stat/SubCategory.aspx?ID=1

٣٠- الهيئة العامة للمعلومات المدنية. (٢٠١٩م، ديسمبر). التقارير الإحصائية : السكان حسب الديانة ومجموعات الجنسية والنوع. استرجعت بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٠م من:

http://stat.paci.gov.kw/arabicreports/#DataTabPlace:ColumnChartEduAge

٣١- الهيئة العامة للمعلومات المدنية. (٢٠١٩م، ديسمبر ٣١). الإحصاءات العامة : السكان غير الكويتيون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات

العمر والحالة العملية (خارج قوة العمل) والنوع. استرجعت في تاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.paci.gov.kw/stat/SubCategory.aspx?ID=2

٣٢- الهيئة العامة للمعلومات المدنية. (٢٠١٩م، ديسمبر ٣١). الجداول التحليلية : توزيع القوه البشرية (خارج قوه العمل) حسب الجنسية والنوع. استرجعت في تاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠م من :
https://www.paci.gov.kw/stat/SubCategory.aspx?ID=7

٣٣- وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (٢٠٠٦م، ٢٧ أبريل). الكويت تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. استرجعت في تاريخ ٢١ أغسطس، ٢٠٢٠م من:
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1608273&language=ar

٣٤- وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (١٩٩٩م، نوفمبر ١). وزير الداخلية يعلن السيطرة التامة على أحداث خيطان وإنهاء الشغب. استرجعت في تاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٢٠م من:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1037339&language=ar

٣٥- وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (٢٠٢٠م، سبتمبر ٣). وزيرة الشؤون الاقتصادية : مبادرة تمكين إحدى خطوات تعديل التركيبة السكانية في البلاد. استرجعت في تاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢٠م من:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2918938

الملاحق

نص القانون المقترح من قبل البرلمان الكويتي لتنظيم التركيبة السكانية (الأنباء، ٢٠٢٠م):

المادة ١ : لغاية تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات والعبارات الآتية، المعاني المبينة قرين كل منها:

الوزير المختص : الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء لتطبيق أحكام هذا القانون.

الوزن النسبي : الحد الأقصى للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات وفق نسبة وتناسب مع عدد المواطنين والتي يتم تحديدها من قبل مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص.

العمالة الوافدة : العمالة التي يتم استقدامها من مختلف الجنسيات إلى دولة الكويت.

المادة ٢ : يسري هذا القانون على العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات المسموح لها بدخول دولة الكويت، وتستثنى من ذلك الفئات الواردة في المادة ٥ من هذا القانون.

المادة ٣ : بناء على عرض الوزير المختص يحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون الحد الأقصى للعمالة الوافدة في البلاد بما يحافظ على الوزن النسبي لهذه العمالة في مجموعها إلى عدد المواطنين، والوزن النسبي لكل جنسية من العمالة الوافدة على حدة.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

وفور وضع الحد الأقصى يصدر مجلس الوزراء قراراً بالأعداد التي يتم استقدامها من الخارج لتلبية احتياجات البلاد خلال السنة التالية لصدور القرار، من المؤهلات العلمية والخبرات والتخصصات والمهن والحرف والأعمال المختلفة مع وضع آلية للاختبار لكل تخصص.

كما يصدر مجلس الوزراء قرارات سنوية مماثلة يعمل بها اعتباراً من أول شهر أبريل التالي لانقضاء سنة على تاريخ العمل بالقرار السابق.

وتنشر القرارات الصادرة طبقاً لأحكام هذه المادة في الجريدة الرسمية، مع موافاة مجلس الأمة بتقارير سنوية بهذا الشأن، وبما تمّ تنفيذه من هذه القرارات خلال ثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة مالية.

المادة ٤ : يراعى عند إصدار القرارات المشار إليها في المادة ٣ ما يأتي:

١-أعداد المقيمين من العمالة الوافدة في تاريخ صدور تلك القرارات.

٢-الخطة الوطنية للتنمية الشاملة والبرامج الزمنية المشتملة عليها، واحتياجاتها من العمالة الوافدة، والبرامج المنظمة للمؤهلات المهنية الواردة بهذه الخطة.

٣-السياسات والخطط المختلفة المتعلقة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

٤-مخرجات التعليم وبرامج الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

٥-مدى استيعاب وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة في المنظومة الصحية للبلاد للعمالة القادمة من الخارج.

المادة ٥ : تستثنى من الحد الأقصى ومن تحديد أعداد العمالة التي يتم استقدامها من الخارج الفئات الآتية:

١-مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي.

٢-أعضاء السلطة القضائية من رجال القضاء والنيابة العامة.

٣-رؤساء وأعضاء البعثات السياسية الموفدون لدولة الكويت وأُسرهم والعاملون بهذه البعثات بشرط المعاملة بالمثل.

٤-البعثات العسكرية للدول التي تبرم معها الكويت اتفاقيات أمنية، والعمالة المساعدة لهذه البعثات.

٥-المشغلون للطيران الجوي من الطيارين ومساعديهم وأطقم الضيافة.

٦-العمالة التي يتم استقدامها من الخارج بواسطة شركات أجنبية تقوم بتنفيذ، أو تشارك في تنفيذ مشروعات البنية التحتية أو غيرها من مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك إلى أن يتم تسليمها تسليماً نهائياً إلى الجهة العامة المعنية.

٧-العمالة المنزلية.

٨-أزواج الكويتيين وأبناؤهم.

٩-الوظائف والمهن الطبية والتعليمية.

١٠- أي فئة أخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص.

المادة ٦ : يقوم مجلس الوزراء بتصويب أوضاع العاملين الوافدين الذين يزيدون على حاجة سوق العمل من ناحية المؤهلات والتخصصات والمهن والحرف والأعمال المختلفة في القطاعات الثلاثة، الحكومي والأهلي والنفطي، خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بقرارات

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

يصدرها مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص، ولا يجوز الترخيص بالإقامة أو تجديد الإقامة للأجنبي من هذه الفئات، إلا طبقاً للشروط والقواعد والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

المادة ٧ : تقوم الحكومة بتوفير مراكز التأهيل والتدريب وتعزيزها؛ ليكون التكويت شاملاً - بالإضافة إلى الوظائف العامة - المهن والحرف والأعمال المختلفة في القطاع الخاص، وتضع الحكومة الحوافز المناسبة لجذب الشباب الكويتي إلى هذه الأعمال.

المادة ٨ : لا يجوز:

١-تحويل العمالة المنزلية إلى عمالة وفق قانون العمل في القطاع الأهلي أو قانون العمل في القطاع النفطي.

٢-تحويل سمات الزيارة إلى إقامة للعمل.

٣-تحويل سمات الزيارة إلى الالتحاق بعائل.

٤-تجديد إقامة العامل المستقدم وفق العقود الحكومية بعد انتهاء المشروع الحكومي، وذلك في غير الحاجة إليه في مشروع حكومي آخر.

المادة ٩ : مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من اتخذ قراراً في شأن من شؤون العمالة الوافدة، أو ساعد في اتخاذه أو في تنفيذه، بالمخالفة لأحكام هذا القانون، بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا كان المحكوم عليه موظفاً قضت المحكمة بعزله من وظيفته.

المادة ١٠ : تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمرسوم بناء على عرض الوزير المختص، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، وإلى أن

تصدر هذه اللائحة تسري القرارات واللوائح المعمول بها قبل صدور هذا القانون.

المادة ١١: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

المذكرة الإيضاحية:

كانت الكويت دائماً ولاتزال نموذجاً للتعايش بين الأعراق والجنسيات، والديانات، ولهذا كان دستور الكويت الذي وضعه الرعيل الأول، وثيقة تقدمية لحقوق الإنسان فضلاً عن حقوق المواطن، انطلاقاً من أن الكويت مجتمع إنساني النشأة والنزعة، فلقد امتاز الناس في هذا البلد - حسبما جاء في المذكرة الإيضاحية للدستور - بروح الأسرة تربط بينهم كافة.

وقد عاش المواطنون والمقيمون بالكويت في محبة ومودة وسلام خلال عقود من الزمن، وقد وفد إلى الكويت من الدول الشقيقة وغيرها من الخبراء، ورجال القضاء، والأطباء، والمهندسين، من ساهموا مع المواطنين في نهضة شاملة للبلاد، إلى أن بدأت في التفشي ظاهرة العمالة الهامشية، والزائدة على الحاجة التي أدت إلى اختلال التركيبة السكانية، اختلالاً كبيراً، أثر على الخدمات التي تؤدى إلى المواطنين، وعلى الأخص الخدمات الصحية، الأمر الذي أصبح معه علاج هذا الاختلال أمراً ملحاً، وقد كشف وباء كورونا وانتشاره، عن الظروف المعيشية المتردية للعمالة الهامشية، الأمر الذي استدعى ضرورة وجود التشريعاتلضبط نسب العمالة وتنظيم عملية وجودهم في البلاد على نحو لا يؤثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والخدمي.

لذلك، فقد أعد هذا القانون مرتكزاً على التركيبة السكانية كقضية وطنية مهمـــة أعطى بشأنها صاحب السمو - رحمه الله - أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد جُل اهتمامه وتوجيهاته لعلاجها.

وقد جاء هذا القانون في ١١ مادة، حيث أوضح في مادته الأولى تعريف أهم المصطلحات والعبارات الواردة في القانون وبيّن في مادته الثانية نطاق سريان أحكامه.

أوجب في المادة ٣ لغايات تنظيمية بعد عرض الوزير المختص بتطبيق أحكام هذا القانون أن يصدر مجلس الوزراء خلال ستة أشهر قراراً يتضمن الحد الأقصى للعمالة الوافدة، بما يحافظ على الوزن النسبي لهذه العمالة في مجموعها إلى عدد المواطنين، والوزن النسبي لكل جنسية على حدة.

كما نصت ذات المادة على إصدار قرار آخر بعد تحديد الحد الأقصى يتضمن الأعداد التي سيتم استقدامها من الخارج لتلبية احتياجات البلاد، وحرصاً على كفاءة وجودة العمالة أضافت المادة التزاماً جديداً بوضع آلية لاختبار العمالة، للتأكد من المؤهلات المطلوبة والخبرات والتخصصات والمهن والحرف والأعمال المختلفة، على نحو يتناسب مع احتياجات البلاد.

وتأكيداً على أهمية معالجة الاختلال ومتابعته وإيتاء نتائجه، فقد نصت المادة على صدور هذه القرارات بصورة سنوية، ولضمان العمل وتعزيزاً للشفافية أوجبت المادة نشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

نظمت المادة ٤ الأطر العامة التي تتم مراعاتها عند تحديد نسب العمالة الوافدة، وحددت المادة ٥ الفئات المستثناة من الحد الأقصى للعمالة المستقدمة من الخارج، مع الحرص على إبقاء النص مرناً، وذلك بالسماح لمجلس الوزراء بقرار باستثناء أي فئة أخرى لم يرد ذكرها في نص المادة.

جاءت المادة (٦) لتوفيق أوضاع العمالة الموجودة قبل سريان هذا القانون، وذلك بوضع قيد زمني يقدر بخمس سنوات يتم خلاله إما إنهاء إقامة العمالة الزائدة على الحاجة، أو السماح لهم بالترخيص وتجديد الإقامة في حالة انطباق الشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وتعزيزاً لدور الدولة في دعم الشباب للخوض في كافة مجالات العمل سواء في القطاع الحكومي العام أو القطاع الخاص، واستكمالاً لخطة الحكومة في التكويت، أكدت المادة ٧ على قيام الحكومة بتوفير مراكز التأهيل والتدريب لتهيئتهم لشغل كافة الوظائف والأعمال، لسد حاجة سوق العمل من الأيدي العاملة وحاجة الجهات الحكومية من الموظفين.

وبينت المادة (٨) ما يحظر على الجهات الحكومية الموافقة عليه من إجراءات قد تؤدي إلى تسرب العمالة بين سمات الدخول، أو قطاعات العمل، أو المشاريع والعقود الحكومية، وذلك بهدف السيطرة وتنظيم عملية وجود العمالة في البلاد منذ لحظة دخولهم إلى حين المغادرة، وأوقعت المادة ٩ العقوبة لمن يخالف المحظور.

وبهدف الاستعجال في تنفيذ هذا القانون، وتحصيل نتائجه تمّ النص على إصدار اللائحة التنفيذية خلال ستة أشهر، ولضمان عدم وجود فراغ تشريعي نصت المادة (١٠) على سريان القرارات واللوائح المعمول بها قبل صدور هذا القانون، على أن يتم العمل بهذا القانون بعد ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (١١) من هذا القانون.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت